

مجلة الهلال

سبتمبر 2005

من الباشا إلي الملك - الأسرة العلوية تحكم

د. رءوف عباس

يرتبط اختيار الحكام بالثقافة الاجتماعية - السياسية السائدة في المجتمع، وهي بدورها نتاج لواقع اجتماعي معين، فالمجتمع البدوي العشائري تحكمه قيم وتقاليد وأعراف تختلف -إلي حد ما- عن تلك التي تحكم المجتمع لزاعي أو المجتمع الحضري. وحتى ذلك النوع من الثقافة يختلف باختلاف البنية الاقتصادية الأساسية فيه، والوضعية القانونية لوسائل الإنتاج والمنتجين، فهي في المجتمع الإقطاعي تختلف عنها في المجتمع الذي يلعب فيه رأس المال التجاري دور المحرك اختلافها عن ثقافة المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي الحديث.

وكان المجتمع المصري زمن الحملة الفرنسية (1798-1801) لا يختلف عن غيره من المجتمعات الأخرى التي خضعت للسيادة العثمانية فالحكم عندئذ للسلطان /ال خليفة من أرشد آل عثمان، مع الحفاظ علي آلية البيعة التي أصبحت صورية الطابع، هذا عن مركز الدولة في استانبول أما في الولايات -ومن بينها مصر- فكان لأعيانها وعلمائها دور في الاعتراض علي الوالي الظالم وخلعه، ومطالبة السلطان بتولية غيره دون أن يكون لهم حق تسمية الوالي الجديد، حدث هذا أكثر من مرة في مصر طوال العصر العثماني، حيث كان خلع الوالي يتم بالاتفاق - أحيانا- بين أمراء المماليك والعلماء وشيوخ الطوائف، وكان يتم تحريك الشارع فيما يشبه المظاهرات التي تزحف فيها الجماهير علي القلعة في ركاب الأعيان والعلماء لإسقاط الوالي الظالم، وتعيين قائم بالأعمال "قائم مقام" لحين قدوم الوالي الجديد .

الوالي الباشا

ولما كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية، جميع المناصب فيها يتولاها العسكريون، فقد كان الوالي الذي يحكم مصر يحمل رتبة الباشا (وهي رتبة اللواء)، ولذلك كان الولاة جميعا من الانكشارية التي شكلت السلك العسكري العثماني، ومن هنا لم يكن من حق المصريين الذين يعزلون واليا ظالما أن يولوا مصريا بدلا منه، إنما كانت تتم تولية قائم بالأعمال من أمراء المماليك بصفة مؤقتة، وكان الأمراء المماليك - كما هو معروف- من العسكر المحليين غير المنتمين للجيش العثماني.

وعندما جاءت الحملة الفرنسية حمل البيان الأول الذي طبع بالعربية ووزع بالإسكندرية ثم القاهرة، حمل نسمات أفكار الثورة الفرنسية، فطعن في أحقية العثمانيين والمماليك في الحكم، وقال إن من حق المصريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وأن هدف الحملة مساعدتهم على ذلك. وقد بدأ هذا الكلام غريباً حتى لأولئك الذين كانوا علي استعداد للتعامل معه وتفهمه، لأنه يعبر عن مجتمع رأسمالي وعن ثقافة غربية هي ثقافة عصر التنوير، وإذا كانت نخبة المجتمع المصري "المدني" قد تعاونت مع الحملة، فشارك الأعيان والعلماء في الدواوين التي أقامتها، إلا أن شرعية السلطة الجديدة كانت دائماً موضع تساؤل رجال تلك النخبة، علي ضوء ما استقر عليه الفقه من استناد شرعية السلطة إلى تفويض ولي الأمر "السلطان" لصاحبها وإذا كان الأعيان والعلماء قد قبلوا بالتعاون، فكان مرد ذلك إلي التعلل بحكم الجبر لا الاختيار، والحاجة لدفع الضرر عن الأمة .

ولكن بعد خروج الفرنسيين من مصر وعودة الحكم العثماني إلي ممارسة مظالمه السابقة، لم يركن المصريون هذه المرة إلي الدعاء الشهير "يأرب يا متجلي أهلك العثماني" وحسب، بل قامت حركات الاحتجاج الجماهيرية يقودها علماء الأزهر وشيوخ الطوائف، الذين رفضوا -هذه المرة- العثمانيين والمماليك علي السواء، حتى استطاع ذلك الضابط الألباني الشاب الداوية محمد علي أن يكسب ثقتهم فاختروه واليا علي مصر، وكتبوا للسلطان بذلك، وكان تلك هي المرة الأولى في العهد العثماني التي اختار فيها المصريون شخص الحاكم، وفرضوه علي السلطان. ولكن هذا الاختيار جاء مدعوماً بحجة شرعية تعهد فيها محمد علي بالتزام العدل وعدم اتخاذ قرار دون مشورة العلماء والأعيان الذين اختاروه.

وكان ما كان من المناورات التي اتبعها محمد علي للتخلص من هذا القيد، سواء بضرب العلماء ببعضهم البعض، أو بشراء تأييد البعض وسكوته أو بنفي من استعصى علي الاحتواء "السيد عمر مكرم" حتى أصبح حاكم مصر المطلق، الذي لا ينازعه في سلطان أحد، ومن ثم بدأ ينفذ مشروعه السياسي الذي استرد لمصر دورها الإقليمي بفضل الجيش الحديث الذي أقامة واعتمد لأول مرة منذ قرون علي الجنود المصريين وما ارتبط بهذا المشروع من تنمية اقتصادية في مجال الزراعة والصناعة والأعمال العامة "الري والقناطر والجسور" وإقامة الهيكل الإداري الحديث بما اقتضاه من لوائح وقوانين اتخذت في صياغتها الإطار الفرنسي، وجاء مضمونها من التراث المصري العرفي والفقهى علي حد سواء، أضف إلي ذلك التعليم الحديث بفرض تخريج الكوادر اللازمة للدولة الحديثة، ونقل علوم الغرب من خلال حركة الترجمة العظيمة.

مشروع الباشا

ولكن مشروع محمد علي النهضوي تقاطع مع المشروع الامبريالي الأوروبي للهيمنة علي المنطقة، فكان التدخل الأوربي في النزاع الذي نشب بين محمد علي والسلطان، الذي ألزم محمد علي بسحب قواته من

الأناضول والشام والجزيرة العربية مقابل منحه حكم مصر وتوابعها " يقصد بذلك السودان " حكما وراثيا لأسرته تحت السيادة العثمانية، ومنحه حكم جنوب بلاد الشام "فلسطين والأردن" مدى الحياة، فإذا مرت عشرة أيام دون إعلانه قبول العرض يسقط حقه في حكم جنوب الشام، فإذا مرت عشرة أيام أخرى تراجع الدول عما عرضته، وتحالفت مع السلطان ضده لتصفية حكمه. وقد ماطل محمد علي عشرة أيام ظنا منه أن فرنسا تستطيع مساندة، وعندما أعلنت الدول إسقاط حقه في حكم جنوب الشام، سارع في قبول التسوية التي توصلت إليها الدوال أواخر عام 1840، والتي بموجبها أصبح حكم مصر وراثيا في أسرة محمد علي على أن يلي الحكم لأرشد فالأرشد وفقا لما كان معمولا به في وراثة العرش العثماني، وكان التطبيق العلمي لنظام الوراثة الجديد في حياة محمد علي نفسه الذي أقعده المرض عن القيام بأعباء الحكم فخلفه ولد إبراهيم باشا لكونه الأكبر سنا من نسل محمد علي، ولم يستمر حكمه أكثر من ستة شهور فمات في حياة أبيه أيضا، فتولي الحكم عباس الأول حفيد محمد علي (1848-1854) ثم محمد سعيد بن محمد علي (1854-1863) ثم حدثت حادثة كفر الزيات الشهيرة التي سقط فيها قطار الإسكندرية في فرع رشيد ومات أحمد رفعت باشا "الذي كان وليا للعهد" غرقا ليصبح بذلك إسماعيل بن إبراهيم وليا للعهد بحكم كونه الأكبر سنا من نسل محمد علي. وعندما غير إسماعيل نظام ولاية العرش ليجعله في أكبر أبنائه، اقتضى ذلك الكثير من الدسائس والمؤامرات لإبعاد محمد عبد الحليم بن محمد علي "حليم باشا" الذي كان الولي الطبيعي للعهد عن مصر، وشراء أملاكه بثمن بخس، ثم غير عام 1873 نظام ولاية العرش بعد أن قدم ألرشي للسلطان ورجاله، فتحول الحكم إلي ولده توفيق بعد عزله عام 1879، ولم يطبق نظام الوراثة الذي صدر عام 1873 بعد وفاة توفيق إلا على ولده عباس حلمي الثاني (1891-1914).

وجاءت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لتحمل معها العديد من التغيرات، فقد انضمت الدولة العثمانية إلي ألمانيا وحليفاتها في الحرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا. وبمجرد إعلان الدولة العثمانية الحرب علي الحلفاء أعلنت بريطانيا الحماية علي مصر (1914) وعزلت عباس حلمي الثاني، واختارت عمه حسين كامل بن إسماعيل لتولي السلطة بدلا من عباس حلمي الثاني. وقد أبدى الأمير حسين كامل اعتراضه علي تعيين بريطانيا له سلطانا علي مصر تطبيقا لمن لأرشد من نسل محمد علي، ففضل أن يتم ذلك بطلب من أفراد الأسرة أنفسهم، وأن يزكى هذا الطلب كبار أعيان البلاد، ومعني ذلك أن حسين كامل يريد أن يصبح سلطانا بإرادة أسرته ومن يعدون ممثلين للمصريين، وهو ما لم تقبل به سلطات الاحتلال البريطاني فتم التلويح له "من جانب الإنجليز" بأنه في حالة عدم قبوله العرض البريطاني ينهي بذلك حكم أسرة محمد علي، فلدى بريطانيا مرشحين آخرين لحكم مصر "كان من بينهم أغا خان"، عندئذ قبل حسين كامل المنصب بخطاب من وزير الخارجية البريطاني وقد رفض ابنه ولاية العهد، فراحت

السلطات الانجليزية تبحث عن مرشح أخر من نسل محمد علي تنطبق عليه قاعدة الأرشد، فرسا العطاء علي الأمير أحمد فؤاد إسماعيل الشقيق الأصغر لحسين كامل بعدما اعتذر من كان يكبره سنا.

ملك مصر

وهكذا عندما مات السلطان حسين كامل عام 1917 خلفه السلطان أحمد فؤاد (1917-1936)، وهو الذي حفل عهده بأحداث تحولات ما بعد الحرب الأولى، فشهد ثورة، 1919 وصدور تصريح 28 فبراير 1922 الذي اعترف باستقلال مصر مع الإبقاء علي أربعة أمور تشكل جوهر الاستقلال لتكون موضوع مفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومة بريطانيا، (وهي المفاوضات التي دارت حلقاتها من 1924 حتى 1954)، وتضمن التصريح أيضا نصيحة السلطان أحمد فؤاد أن يتم وضع دستور للبلاد يتم من خلاله تحديد الحقوق والواجبات لكل من المصريين والسلطان، فصدر دستور 1923 وتحولت بموجبه مصر إلي مملكة، وتغير لقب السلطان إلي "ملك مصر" ووضع نظام جديد لوراثة العرش جعله لابن الملك، وفي حالة عدم وجود ولد "ذكر" للملك يصبح أرشد أبناء أسرة محمد علي وليا للعهد، وعندما ولد الأمير فاروق أصبح وليا للعهد وخلف والده علي عرش مصر (1936-1952) وقامت ثورة يوليو 1952 بإجباره علي التنازل عن العرش لولي عهده الطفل أحمد فؤاد الثاني .

وهكذا منذ تم إقرار تحول مصر إلي ولاية عثمانية ذات وضع خاص يحكمها حكما وراثيا أبناء محمد علي بموجب فرمان السلطاني الصادر في يناير 1841 حتى إلغاء الملكية وإعلان قيام الجمهورية (18 يونيو 1953)، كان يتم اختيار الحاكم (والي -خديوي -سلطان -ملك) وفق نظام الوراثة وما لحق به من تغيرات، فلم يكن للشعب المصري دور في اختيار رأس الدولة، بل كان أمير الاختيار في حالة تجاوز نظام الورثة المعمول به بيد قوى خارجية تحت ستار حماية مصالحها في مصر. من ذلك تدخل الدول الكبرى التي فرضت رقابتها علي مالية البلاد وأقامت صندوق الدين العام، وأقامت لجنة التحقيق الدولية في أحوال مالية مصر، تدخلها عند السلطان لإقضاء إسماعيل عن حكم مصر، وطرده خارج البلاد واعتراضها عند تولية توفيق علي محاولات السلطان إلغاء نظام الوراثة الذي حصل عليه إسماعيل عام 1873، مما يعني إمكانية تولي الأمير حليم بن محمد علي حكم مصر باعتباره أكبر أبناء الأسرة سنا، فتدخل ممثلا بريطانيا وفرنسا للحفاظ علي نظام الوراثة الذي كسبه إسماعيل لمجرد ارتياحهم إلي التعامل مع توفيق واطمئنانهم إليه.

وعندما وقع الاحتلال البريطاني عام 1882 حافظ علي وضع مصر القانوني كولاية عثمانية، ولم نسع بريطانيا لضم مصر إلي الإمبراطورية البريطانية لأن ذلك يخل بالسياسة البريطانية الداعية إلي الحفاظ علي وحدة وسلامة أراضي الدولة العثمانية، طالما كان ذلك لا يتعارض مع مصالحها، لذلك تمسكت سلطات الاحتلال "بحقوق" حكام مصر لأنها كانت - في حقيقة الأمر - تخدم مصالحهم وعندما مات

توفيق، وأرسل السلطان فرمان تولية ولده عباس حلمي الثاني، أصر كرومر علي الإطلاع علي فرمان قبل إعلانه رسميا وعندما رأي أن السلطان أجرى تعديلا علي حدود ولاية مصر الشرقية لضم طابا وبعض مناطق سيناء إلى فلسطين قامت أزمة بريطانية- عثمانية تبنت فيها بريطانيا الدفاع عن "مصالح" مصر وتم تعديل فرمان .

ولكن عندما حاول الخديوي الشاب عباس حلمي الثاني أن يكون حاكما بحق، وغير الوزارة دون استشارة كرومر أجبر علي التراجع، وألزم بقبول نصيحة المعتمد البريطاني، وعندما انتقد نظام الجيش المصري بقيادة الانجليز بعد تفقده له عند أسوان هدد بالعزل قبل وصول القطار الذي يحمله إلى القاهرة ما لم يسحب انتقاده ويتقدم بالشكر إلى كيتشنر قائد الجيش المصري على ما حققه "من تقدم". ورأينا كيف تم عزل عباس حلمي الثاني عام 1914 لعدم الاطمئنان إلى موقفه، ومن ثم اختيار غيره (حسين كامل) الصديق الحميم للانجليز .

ولذلك لا غرابة أن نجد الدول الأوربية صاحبة المصالح المالية في مصر - وليس النخبة المصرية- تعمل علي وضع حد للسلطة المطلقة للخديوي إسماعيل بفرض نظام الوزارة المسئولة في أغسطس 1978واذا كانت وزارة محمود سامي البارودي في عهد الثورة العربية قد استطاعت أن تصدر لائحة دستورية كفلت قدرا معقولا من الحقوق التشريعية لمجلس شوري النواب، وجعلت السلطة التنفيذية مسئولة أمام المجلس التشريعي، فإن وقوع الاحتلال أجهض هذا التطور. وظلت الوزارة -في عهد الاحتلال- تتولى السلطة التنفيذية الفعلية بتوجيه من المستشارين الانجليز، وأصبحت سلطة الخديوي اسمية.

ولم يحظ أي من حكام أسرة محمد علي بما يمكن أن نسميه شعبية حقيقية سوي عباس حلمي الثاني الذي شجع مصطفى كامل علي معارضة الاحتلال، وذلك بعد اصطدامه بكرומר "المعتمد البريطاني"، ورغم أن تأييده للحزب الوطني قد تلاشى بعد توقيع الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا، وبذلك انفردت بريطانيا بمصر، فأخطر الخديوي أن يهادن الاحتلال، مما أفقده الكثير من رصيده الشعبي، غير أن عزله على يد الإنجليز عند بداية الحرب زاد من شعبيته، وعبرت الجماهير المصرية عن ذلك في أهازيج حزينة. وظل لهذه الشعبية آثار في الذاكرة الوطنية جعلت ثورة يوليو تختار الأمير محمد عبد المنعم بن عباس حلمي الثاني وصيا على العرش بعد تنازل فاروق.

علي أي حال لم يمس المصريون حق الاختيار الحقيقي لحكامهم إلا في إطار دستور 1923واين كان الاختيار هنا لممثليهم في البرلمان بمجلسيه: النواب والشيوخ أي اختيار السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية ممثلة في الوزارة التي يشكلها الحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد بالمجلس النيابي. أما سلطة السيادة ممثلة في الملك فكانت خارج إطار الاختيار.

ولم يتح للشعب المصري الاختيار الحر لهيئته التشريعية ومن ثم للحزب الذي يشكل الوزارة إلا ثلاث مرات علي مر الفترة المسماة بالليبرالية (1923-1952) هي برلمان 1924، وبرلمان 1936، وأخيرا برلمان 1951 وكلها جاءت معبرة عن تأييد الحركة الوطنية بقيادة سعد زغلول بالنسبة للبرلمان الأول، ثم مصطفى النحاس بالنسبة للبرلمانيين الآخرين، وجاء وصول الوفد إلى الحكم - في البرلمانات الثلاثة - تعبيراً عن امتداد قيادته للحركة الوطنية التي بدأت بثورة 1919 .

وإذا كانت روح ثورة 1919 لا تزال في الأفق عند اختيار برلمان 1924، فكان من الطبيعي أن يفوز الوفد بزعامة سعد زغلول فوزاً ساحقاً، فإن ذلك البرلمان لم يعمر طويلاً فانفض بعد شهر عقب حادث مقل السير لي ستاك - سردار "قائد" الجيش المصري - وتولت الحكم وزارة إدارية لم تأت عن طريق صناديق الانتخاب، بل أعيد النظر في أسس العملية الديمقراطية ذاتها، فبدأت عمليات تزوير إرادة الشعب بالتلاعب في صناديق الانتخاب وجداول قيد الناخبين، وهو تراث استمر طوال الفترة "الليبرالية" اسماً حتى ثورة يوليو، ولعب هذا التراكم البغيض لخبرات التزوير دوراً خطيراً في احتدام الأزمات السياسية علي مر الفترة، وأوجد الخصومة الدائمة بين الحركة الوطنية والقصر "الملك" الذي كان يحظى بسلطات واسعة في دستور 1923، ورغم ذلك استمر يعطل الحياة النيابية كلما جاءت نتيجة الانتخابات "رغم التزوير" علي غير ما يشتهي، بل وألغي دستور 1923 واستبدل به دستوراً آخر عام 1930 أسوأ حالاً، مما أدي إلي انشغال الحركة الوطنية بالنضال من أجل استعادة دستور 1923، بدلا من أن تنفرغ للنضال من أجل الاستقلال .

وفي المرتين الأخرين اللتين عبر فيهما الشعب عن إرادته في اختيار هيئته التشريعية ثم - بالتالي - الوزارة التي تتولي الحكم، ونعني بذلك برلماني 1936 و 1951، جاء ذلك بضغط من الانجليز علي الملك. فقد اتسع نضال الجبهة الوطنية عام 1935 من أجل استعادة الدستور، في وقت دقيق تصاعد فيه الصراع الدولي المنذر بوقوع حرب عالمية ثانية، ولما كانت مصر ذات أهمية إستراتيجية بالغة في حالة قيام حرب، وجدت بريطانيا نفسها في حاجة إلي إبرام معاهدة مع مصر تنظم العلاقة بينهما، وتهدئ مصر للعب دور مساند لها في الحرب. ولما كانت مثل هذه المعاهدة لا تكتسب المصادقية إلا إذا وقعتها رموز الحركة الوطنية، فقد ضغطت بريطانيا على الملك لإعادة العمل بدستور 1923 وإجراء انتخابات حرة "نسبياً" ترتب عليها تحقيق الوفد للأغلبية وتشكيل مصطفى النحاس للوزارة التي أبرمت المعاهدة ثم أضاء الانجليز الضوء الأخضر للملك للتخلص من الوزارة.

وللاعتبارات نفسها جاء ضغط الإنجليز علي الملك لدعوة النحاس باشا لتشكيل الوزارة في غضون حادث 4 فبراير 1942 عندما اقترب الألمان من حدود مصر الغربية، لتضمن تنفيذ المعاهدة علي الوجه الأكمل. ورغم أن قبول الوفد تشكيل الوزارة عندئذ أدي إلي تآكل شعبيته، وزاد من عداة القصر للحركة

الوطنية، وفتح الساحة السياسية أمام قوي الرفض الاجتماعي والسياسي ذات الطابع المدني أو الديني، إلا أن حاجة بريطانيا لوجود حكومة قوية تحظى بالمساندة الشعبية في مصر بالقدر الذي يجعلها تؤمن مشاركة مصر في مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، تلك الحاجة جعلتها تضغط مرة ثانية علي الملك لإجراء انتخابات حرة "تسبباً أيضاً" عام 1950 جاءت ببرلمان 1951 ذي الأغلبية الوفدية، وعندما خابت آمال الإنجليز في تلك الوزارة، فرفض النحاس مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ورفض مشاركة مصر في حرب كوريا كما رفض مشروع التسوية الذي قدمه الإنجليز في مفاوضات 1951، واضطر لإلغاء معاهدة 1936 من طرف واحدوا إعلان مساندة الكفاح المسلح، لم تعد هناك حاجة لاستمرار الوزارة في الحكم "من وجهة نظر الإنجليز والقصر معا" فكان حريق القاهرة في 26 يناير 1952، الذي سقطت في أعقابها الوزارة الوفدية، لتخلفها عدة وزارات إدارية لم يكمل بعضها شهراً واحداً في الحكم، ولم تبقى آخر وزارة منها إلا سويغات سبقت قيام ثورة 23 يوليو 1952، وسقوط النظام بأكمله.

وهكذا لم يتح للمصريين اختيار حكامهم طوال الفترة الممتدة علي مدي 154 عاماً تمثل الفصل الأول في تاريخ مصر الحديث، منذ الحملة الفرنسية، حتى قيام ثورة يوليو 1952. فكان اختيار النخبة الممثلة في الأعيان والعلماء لشخص الحاكم أمراً لم تألقه الثقافة الاجتماعية السياسية السائدة، ولم يحدث ذلك إلا في حالة اختيار محمد علي باشا واليا علي مصر، فكانت تلك "بدعة" نتجت عن تأثير التطورات التي شهدتها مصر زمن الحملة الفرنسية، ليتحول الحكم بعد ذلك إلى حكم وراثي في أسرة محمد علي .. تتنظم الولاية فيه قواعد في مصر في عصر التوسع الاستعماري الأوروبي. وحتى الاختيار النسبي للهيئة التشريعية ومن ثم الوزارة التي تتولى الحكم في إطار دستور 1923، كان حقا اسما يتأثر سلبا بإجبا باليات الصراع السياسي بين القصر والإنجليز من ناحية والحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى .